AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

التعليم العالي الخاص في لبنان والدخول من الباب الخلفي

عدنان الأمين
زميل مشارك

ورقة بحثية

بيروت، تشرين الأوّل 2023 © جميع الحقوق محفوظة

نُشر هذا المقال من قبل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأمريكية في بيروت. ويمكن الحصول على هذا المقال عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.aub.edu.lb/ifi

إن الآراء الواردة في هذا المقال تخصّ الكاتب حصرًا ولا تعكس بالضرورة رأي معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وعليه فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة في هذا المقال تقع على عاتق الكاتب وحده.

هناك اليوم 50 مؤسسة للتعليم العالي الخاص في لبنان، موزعة بين 37 جامعة، و13 معهداً وكلية. تستقبل هذه المؤسسات 164,941 طالباً وطالبة (2021-2022) مقابل 79,012 في الجامعة اللبنانية، أي إنها تستقبل ثلثي الطلاب في لبنان.

تبلغ نسبة الإناث في هذه المؤسسات 46% (مقابل 75% في الجامعة اللبنانية)، أمّا نسبة غير اللبنانيين فتبلغ 21% (مقابل 5% في الجامعة اللبنانية)

قضايا التعليم العالي الخاص

أكبر قضيتين في التعليم العالي الخاص هما: الحوكمة والتنوع.

القضية الأولى: الحوكمة

هناك 23 مؤسسة موجّهة نحو جماعة معينة، أي أنها مُنشأة من قِبل جمعية أو هيئة ذات توجّه ديني معيّن. وهذا طبقاً لما تنص عليه المادة العاشرة من الدستور: "التعليم حرّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

وسنرى أدناه مغزى تطبيق هذه المادة، ومغزى غياب غيرها عن الدستور.

من هذه المؤسسات الـ 23 هناك 11 مؤسسة إسلامية (جدول 1):

جدول 1: المؤسسات الإسلامية

إسم المؤسسة	الجهة التي أنشأتها
جامعات	
Beirut Arab University (BAU)	جمعية البر والإحسان (جمعيَّة خيريَّة وقفيَّة إسلاميَّة بيروتيَّة)
Islamic University of Lebanon (IUL)	المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
Jinan University (JU)	جمعية الجنان (وقف خيري إسلامي)
Makassed University of Beirut (MU)	جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية
University of Sciences and Arts in Lebanon (USAL)	جمعية المبرات الخيرية
University of Tripoli (UT)	جمعية الإصلاح الإسلامية
Beirut Islamic University (BIU)	دار الفتوى
كليات ومعاهد	
Ouzai University College (OUC)	الوقف الإسلامي في بيروت
Al Rassoul Alaazam	جمعية مؤسسة الشهيد الخيرية الاجتماعية
Al Daawa	هيئة الإفتاء الإسلامية في بيروت
كلية الأمير السيد عبد الله التنوخي الجامعية للعلوم التوحيدية	مشيخة عقل طائفة الموحدين الدروز

ومن هذه المؤسسات الـ 23 هناك 12 مؤسسة مسيحية (جدول 2)

جدول 2: المؤسسات المسيحية

إسم المؤسسة	الجهة التي أنشأتها
جامعات	
Haigazian University	تجمع الكنائس الإنجيلية الأرمنية
Holy Spirit University of Kaslik (USEK)	الرهبانية اللبنانية المارونية
Middle East University (MEU)	ارسالية الأدفانتيست السبتيين
Notre Dame University – Louaize (NDU)	الرهبانية المارونية المريمية
Sagesse University (ULS)	مطرانية بيروت المارونية
Université Antonine (UPA)	الرهبانية المارونية الأنطونية
Université Saint Joseph (USJ)	جمعية الآباء اليسوعيين
Université Sainte Famille – Batroun (USF)	جمعية راهبات العائلة المقدسة المارونيات
University of Balamand (UOB)	الكنيسة البطريركية الأرثوذكسية
Saint George University	مطرانية الروم الأرثوذكس في بيروت
كليات ومعاهد	
Near East School of Theology (NEST)	المرسلون البروتستانت
Saint Paul Institute of Philosophy and Theology	جمعية المرسلين البوليسيين

وهناك 8 مؤسسات تابعة لزعيم أو حزب سياسي، كلها إسلامية (جدول 3). ولا نعلم استناداً إلى أي مادة دستورية أو قانون تنشأ مؤسسات تعليم عالي خاصة، أو أي مؤسسة تعليميّة على قاعدة سياسية حزبية، وما هو حال "تضارب المصالح" في هذه المؤسسات، وحال اعتماد التعليم كرافعة للتنشئة السياسية واستتباع الشباب للزعيم أو الحزب.

جدول 3: مؤسسات تابعة لجهة سياسية

اسم المؤسسة	صاحبها
Rafik Hariri University (RHU)	رفيق الحريري
Global University (Global)	جمعية المشاريع
Phoenicia University (PU)	رنده/نبيه بري
Al Maaref University (MU)	حزب الله
The International University of Beirut (BIU)	عبد الرحيم مراد
City University (CU)	عمر كرامي
Lebanese International University (LIU)	عبد الرحيم مراد
Azm University	نجيب ميقاتي

وهناك 19 مؤسسة تُعتبر مستقلة عن الجماعات والأحزاب السياسية (جدول 4)

جدول 4: مؤسسات مستقلة

موجهة نحو السوق (11)	حوكمة "خارجية" (8)
جامعات	
Al Kafaat University AKU	American University of Beirut (AUB)
American University of Culture & Education (AUCE)	Lebanese American University (LAU)
American University of Science & Technology (AUST)	Université Libano-Française (ULF)
American University of Technology (AUT)	Arab Open University (AOU)
Arts, Sciences & Technology University in Lebanon (AUL)	Lebanese German University (LGU)
Modern University for Business and Science (MUBS)	Lebanese Canadian University (LCU)
كليات ومعاهد	
Matn University College of Technology (MUC)	University for Non-violence and Human Rights (AUNOHR)
Jwaya University College of Technology (JUCT)	Ecole Supérieure des Affaires (ESA)
Siddon University College (SUC)	
Faculty of Nursing of the Lebanese Red Cross	
Institut Technique des Saint-Cœurs	

أربع ملاحظات:

- نحو ثلاثة أخماس مؤسسات التعليم العالي الخاص تدار عن طريق **الحوكمة السياسية** (political governance) (31 من أصل 50). والحوكمة السياسية تعني إدارة شؤون المؤسسة واتخاذ القرارات فيها (قبول الطلاب، واختيار الأساتذة والقيادات، وضبط المناخ الجامعي، إلخ) استناداً إلى معايير الجماعة السياسية أو الحزب أو الزعيم، بما في ذلك التمييز والزبائنية ونشر قيم سياسيّة معيّنة وقمع غيرها.
- نحو خُمس مؤسسات التعليم العالي الخاص تدار عن طريق **الحوكمة الموجهة نحو السوق** (market oriented) (11 من 50)، حيث يرجّح تغليب اعتبارات الربح والخسارة في إدارة شؤون الجامعة وهذا يحتمل التضحية بالنوعية، وحيث يتوقع حصر الإعداد بالجانب التخصصي-المهني، على حساب الإعداد الجامعي المتكامل.
- أقل من خُمس مؤسسات التعليم العالي الخاص ذات **حوكمة تسييرية** (managerial) مستقلة (8 من 50). وما يجدر لفت النظر إليه هنا هو أنَّ هذه "الاستقلالية" تعزى إلى اعتبارات خارجية (الدول الداعمة، المرجعيات الأوروبية أو الأميركية) وليس إلى مفاعيل قانونية أو معايير لبنانية في التعليم العالي.
- توصف هذه الوضعية في السردية الشائعة في لبنان بالتعددّية (pluralism). وهو تعبير تستخدمه معظم الجامعات. والتعددية في هذه السردية تنفي التنوّع بشكل عام.

القضية الثانية: التنوّع

يُقصد بالتنوع (diversity) انتماء سكان مؤسسة التعليم العالي الواحدة إلى خلفيات مختلفة، جغرافياً، دينياً، ثقافياً، من ناحية الجنسية ومن ناحية النوع الاجتماعي. هو يعني الاختلاط الاجتماعي بين مختلفين، في الصف والمختبر وسائر الأنشطة الأكاديمية والاجتماعية والثقافية. ومن المتعارف عليه أن التنوع (والاختلاط الاجتماعي) في التعليم عموماً وفي التعليم العالي خصوصاً، له نتائج عديدة:

- إغناء تجربة التعلم داخل الصف وتحسين فرص تكوين الرأسمال الثقافي للطلبة،
- زيادة الرأسمال الاجتماعي للطلبة (شبكة العلاقات الاجتماعية)،
- تخفيض التنميط الاجتماعي (ما بين الأديان والجنسين) وزيادة فرص الانفتاح القيمي،
- زيادة الالتزام الاجتماعي بالشأن العام،
- زيادة الابتكار في جميع المجالات من الفنون إلى العمل الاجتماعي والسياسي، أي بما يشمل إنشاء تجمعات وأندية وأنشطة خارج الصندوق.

ما هو وضع الاختلاط الديمغرافي في مؤسسات التعليم العالي الخاص في لبنان؟

لا إحصاءات لدينا عن هذا الموضوع. وفي كل الأحوال فإنَّ مديرية التعليم العالي لا تنشر أي إحصاءات. وما نعرفه من أرقام يقتصر على الجدولين اللذين تتضمنهما النشرة الإحصائية السنوية للمركز التربوي للبحوث والإنماء، والذي لا تشمل صلاحياته التعليم العالي أصلاً. وموضوع التوثيق والإحصاءات، هو جزء من موضوع أكبر يتعلق بحوكمة قطاع التعليم العالي.

لذا، سنبني تقديراتنا لنسب الاختلاط في التعليم العالي على الحجة المنطقيّة:

- إذا اعتبرنا أنَّ جميع المؤسسات ذات الحوكمة السياسية غير مختلطة سكانياً، باستثناء الجامعة اليسوعية التي يزيد فيها الطلاب المسلمون عن 30 %،
- وإذا اعتبرنا أنَّ الجامعة اللبنانية الأميركية (المستقلة) غير مختلطة لأنها موزعة بين حرمين؛ كل حرم فيه أغلبية وأقلية،
- وإذا أجرينا عملية تبادل بين الجامعتين،

نقول إنَّ هناك 19 مؤسسة مختلطة من أصل 50 مؤسسة تعليم عالي، أي 38%. لكن إذا احتسبنا عدد الطلاب في هذه المؤسسات الـ 19 نقول إنَّ 27.3% من طلاب التعليم العالي الخاص غير معرّضين للاختلاط. كما هو مبيَّن في الرسم البياني رقم 1.

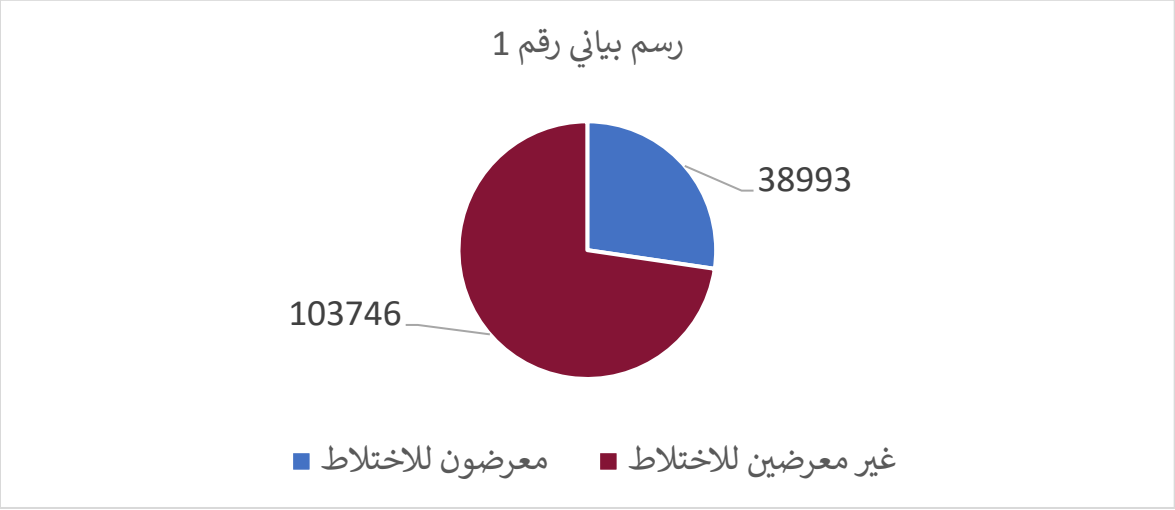

لكن إذا اعتبرنا أنَّ الاختلاط الاجتماعي قد تنجم عنه مفاعيل سلبية، إذا كانت الحوكمة سياسية، مثل الصراع، والعزلة، والتنميط والتمييز والتهميش، وأخرجنا الجامعة اليسوعية على هذا الأساس، تهبط نسبة الطلاب المعرضين للاختلاط الاجتماعي في التعليم العالي الخاص إلى 20% فقط (رسم بياني رقم 2)

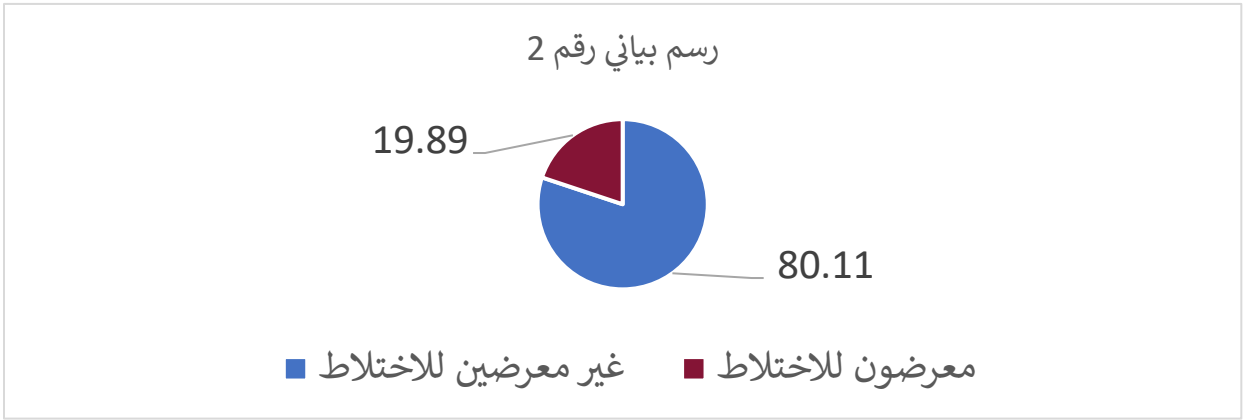

يمكن التحقق من أهمية الاختلاط الاجتماعي (أو التنوع) وعلاقته بالحوكمة، من خلال بيّنة بسيطة مثل الانتخابات الطلابية (حصولها وعدم حصولها) ومن فاز في هذه الانتخابات، والمقارنة بين قوى التغيير والنوادي العلمانية من جهة وأحزاب السلطة التي تقوم على الجماعة السياسية، في الجامعات والمعاهد الخاصة وفي الجامعة اللبنانية.

الآفاق:

1. اعتماد مصطلح التنوع في أدبيات التعليم العالي في لبنان وسرديته، وقانونه ومعايير الجودة والرقابة والتنافس، بغض النظر عن وجود أي مصطلح آخر كالتعدد الذي يُترجم بحق الجماعات بإنشاء مؤسساتها التربوية؛ أما التنوع فيُترجم حق الأفراد بالاختلاط الاجتماعي، ويجسد مبدأ العيش المشترك واحترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بدون تمايز أو تفضيل.

2. اعتماد مصطلح التنوع في الدستور، من خلال إضافة مادة تتعلق بحقّ الأفراد بالالتحاق بجميع مؤسسات التعليم العالي، وواجب مؤسسات التعليم العالي بتوفير حدّ أدنى من الاختلاط الاجتماعي بما يحقق معنى العيش المشترك فيها.

3. على وزارة التعليم العالي القيام بما يلي:

- دعم إنشاء منصات تفاعلية بين طلاب لبنان ما بين سائر مؤسسات التعليم العالي؛

- تحفيز انتقال الطلاب الأفقي ما بين مؤسسات التعليم العالي، وضمان حدّ أدنى من التجانس بين البرامج والمناهج وتعريف الشهادات، بما يسهل هذا الانتقال؛

- نشر الإحصاءات التفصيلية عن سكان مؤسسات التعليم العالي، سنوياً.

4. حول قانون التعليم العالي لعام 2014:

أصبح هذا القانون وهمياً أو مزيفاً، وهو اليوم أشبه بباب مرسوم على حائط (fake door)، والناس يعرفون أن الدخول إلى المكان يتم من الباب الخلفي. هكذا تجد جامعة واحدة باسمين، وتجد جامعة انتهت رخصتها بموجب القانون جرى إحياء رخصتها بعد عشرين سنة وبيعت في السوق، وتجد أن رخصة لم تعط لجامعة إلا بعد أن تم التأكد أن النواب المعنيين انتخبوا ميشال عون.

حال هذا القانون كحال الكثير من القوانين بما في ذلك قانون بسيط مثل قانون السير. أي أن القضية هي قضية نزاع بين أهل الدولة والحق العام من جهة والمتحكمين باتخاذ القرارات في الكواليس من جهة ثانية.

رغم ذلك، وبانتظار حصول تغيرات جذرية، يمكن أن تتضمن أجندة العمل حول هذا القانون، أموراً مثل:

- وضع ضوابط على الترخيص لمؤسسات التعليم العالي تحول دون أن تتبع جهات سياسية (أحزابا وزعماء)، واعتبار أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة هي شأن عام ومؤسسات وطنية، وهي ليست منازل خاصة.

- وضع ضوابط على حوكمة الجامعات لا سيما لجهة تطبيق الشفافية والمعايير الأكاديمية ونشر الإحصاءات الديمغرافية عن الأساتذة والطلاب والموظفين. ومساعدتها على إجراء تقييم ذاتي شفاف مع الاستعانة بهيئات ضمان جودة دولية.

- تأكيد حقّ الطلاب في تشكيل منظماتهم وفي التحرّك في كل مؤسسة على حدة، وعلى مستوى لبنان ككل، وتطبيق الديمقراطية في تسيير شؤون هذه المنظمات،

- تأكيد حق أفراد الهيئة التعليمية الجامعية والموظفين الإداريين في تشكيل نقاباتهم الوطنية،

5. إعادة النظر في هيكلية وزارة التعليم العالي، بصورة تنشأ فيها فعلا مديرية عامة للتعليم العالي، مع الأجهزة المناسبة للقيام بمهام أساسية مثل التوثيق والإحصاءات والرصد وإصدار التقارير، وغيرها.

Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs American University of Beirut P.O. Box 11-0236 Riad El-Solh / Beirut 1107 2020 Lebanon

961-1-350000 ext. 4150

+961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb/ifi/

Issam Fares Institute for Public Policy & International Affairs IFI

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية